### في إنجاز مستحق رسخ مكانتها عالياً في أعرق المحافل الدولية

# الكويت تحتفل بالذكرى الخامسة لتكريم الأمم المت

■ دأب صاحب السمو عبر كثير من الفعاليات على جعل الكويت الدولة السباقة إلى العمل الخيري

بكل فخر واعتزاز ورفعة يحتفي الكويتيون اليوم بالذكرى الخامسة لتكريم الأمم المتحدة لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بتسميته «قائدا للعمل الإنساني» والكويت «مركزا للعمل الإنساني» في إنجاز مستحق رسخ مكانة الكويت عاليا في أعرق المحافل الدولية.

وهذا الإنجاز الفريد من نوعه والذي أسس دعائمه سمو أمير البلاد يتوج المسيرة الطويلة للعمل الإنساني والخيري الذي عرف عن الكويت منذ القدم.

وها هي الكويت تستذكر هذه اللحظات التاريخية وتقطف ثمار ما زرعته من عمل إنساني حافل إذ يأتي هذا التكريم الأممي الأبرز من نوعه تقديرا وعرفانا بالدور المهم الذي انتهجته البلاد وسمو الأمير في دعم مسيرة العمل الإنساني والخيري وامتدت أياديها البيضاء إلى العديد من دول العالم المحتاجة للمساعدة.

وتمكنت البلاد من خلال سياساتها المعززة للقيم والمبادئ والأدوار الإنسانية وبتوجيهات من سمو الأمير من إبهار الأسرة الدولية والمنظمات المتخصصة بالعمل الإنساني إذ بادرت الأمم المتحدة في التاسع من شهر سبتمبر عام 2014 بتنظيم احتفالية تكريم غير مسبوقة بمناسبة تسمية الكويت «مركزا للعمل الإنساني» وسمو الأمير «قائدا للعمل الإنساني».

ولايزال الشعب الكويتي الذي يعتبر عنصرا رئيسيا في هذا الإنجاز يساهم بدوره في هذه الجهود الإغاثية والإنسانية من خلال الجمعيات الخيرية الكويتية واللجان الشعبية وبما يقدمه من دعم متواصل للعديد من المشاريع الإنسانية في آسيا وإفريقيا بمبادرات شعبية وأياد خيرة امتدت إلى الكثير من المحتاجين في أصقاع الأرض لاسيما أثناء المجاعات والكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان.

ودأب سمو الأمير عبر كثير من الفعاليات على جعل الكويت الدولة السباقة إلى العمل الخيري الإنساني وتقديم المبادرات الإنسانية العالمية وأن تكون مركزا رائدا لاستضافة العديد من الأنشطة ذات الصلة بل وحرص سموه كذلك على المشاركة شخصيا في المؤتمرات المعنية بالعمل الإنساني.

ولا تزال الكويت تواصل نشاطها المتزايد بتقديم المساعدات الإنسانية في مناطق مختلفة من العالم من أجل توفير الدعم وبذل الجهود الهادفة الى تخفيف المعاناة البشرية إذ تركز على جهود التعمير ودعم وضع استراتيجيات متكاملة لمساعدة مختلف المحتاجين في المرحلة ما بين الاغاثة وإرساء أسس التنمية المستدامة.

وتؤدي الكويت دورا محوريا في الجهود الإنسانية لاسيما التي تضطلع بها الأمم المتحدة عبر وكالاتها المتخصصة مؤكدة على تجذر ورسوخ الشراكة بين البلاد وهذه المنظمة الدولية.

وتؤكد الكويت دائما من خلال عضويتها الحالية في مجلس الأمن وفي مناسبات أخرى أهمية إتاحة الوصول الكامل ودون عوائق الى اللاجئين المحتاجين الى المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي إضافة إلى السماح للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الانسانية بأداء عملها.

وتعمل الكويت دون كلل أو ملل من أجل توفير حياة كريمة لمختلف المحتاجين في مناطق الصراع بكل مراحله وإعادة التأهيل من بعده.

ويأتي ذلك في ظل وصول عدد الأشخاص النازحين قسرا في جميع أنحاء العالم إلى أعلى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية.

ووفقا لإحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فإنه يوجد حاليا 40 مليون نازح داخليا و4ر25 مليون لاجئ و1ر3 مليون شخص طالب لجوء في شتى أنحاء العالم.

وفي موازاة ذلك تؤكد الكويت إيمانها بأهمية معالجة الأزمات خلال مراحلها الأولية للحيلولة دون تفاقمها ومعالجة جذورها لضمان عدم اندلاعها مرة أخرى ما يتوافق تماما مع رؤية الأمم المتحدة والدور المنوط بهذه المنظمة التي يجب على جميع أجهزتها العمل معا لتحقيق هذه الغاية.

وفي هذا الشان تدعو الكويت دائما إلى ضرورة مواصلة التأكيد على أهمية الامتثال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وضمان التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

واكدت الكويت في أكثر من مناسبة تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية تجاه تحقيق التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال قطع أشواط طويلة في سبيل تنفيذ المبادرات السامية لسمو أمير البلاد للنهوض بالشراكات الدولية والتي تأتي استمرارا لتاريخ الكويت المتواصل من العمل الإنساني والإنساني.

ولم تدخر البلاد جهدا في مساعيها الرامية إلى تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الأقل نموا والبالغ عددها 106 دول حتى اليوم إذ تقوم بدورها عضوا فاعلا في الأمم المتحدة ومن خلال المؤسسات المختلفة.

ويساهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن طريق تقديم المنح والقروض الميسرة لإقامة مشاريع البنى التحتية في الدول النامية إذ بلغت قيمة هذه المساعدات أكثر من ضعف النسبة المتفق عليها دوليا.

وتؤكد الكويت باستمرار تمسكها بالنظام الدولي متعدد الأطراف ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والإيمان بأهمية وضرورة الدفع قدما بكافة الجهود لضمان استمرار وعطاء المنظمة العريقة لاسيما تلك المتعلقة بالمساعدات الإنسانية والتنمية.

وتعتبر الذكرى الخامسة لتكريم منظمة الأمم المتحدة لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بتسمية سموه (قائدا للعمل الإنساني) والكويت (مركزا للعمل الإنساني) التي تصادف غدا الاثنين مناسبة مثلى تؤكد صوابية السياسة الكويتية وتكلل معادلتها الدبلوماسية الذهبية القائمة على مفهوم الدبلوماسية السياسية والاقتصادية والإنسانية.

ومما لاشك فيه أن توجيهات سمو الأمير بدعم مسيرة العمل الخيري لها أكبر الأثر في تعزيز مكانة الكويت وتنمية علاقاتها بشعوب العالم وأن سموه هو الأب والحاضن الكبير للعمل الخيري وأهله في دولة الكويت.

وتقديرا لما قدمته الكويت من مساعدات وأعمال خيرية وصلت إلى جميع أصقاع العالم عمدت الأمم المتحدة إلى تتويج تلك الجهود بتسميتها مركزا عالميا للعمل الإنساني وإطلاق لقب قائد الإنسانية على سمو الأمير إذ يحرص سموه على دعم أعمال الخير الكويتية التي امتدت إلى معظم أرجاء الأرض.

وأرسى سمو أمير البلاد وعلى مدى سنوات عديدة مفهوم دبلوماسية العمل الإنساني المثمرة إذ أتى هذا التكريم الأممي الأبرز من نوعه تقديرا وعرفانا بالدور المهم الذي جبلت عليه الكويت وسموه في دعم مسيرة العمل الخيري الممتدة إلى العديد من دول العالم المحتاجة للمساعدة.

وأشاد الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون خلال تلك الاحتفالية (في التاسع من سبتمبر 2014) بجهود سمو الأمير التي ساهمت في تمكين المنظمة الدولية من مواجهة ما يشهده العالم من معاناة من المحتاجين في أصقاع الأرض لا سيما أثناء المجاعات والكوارث الطبيعية.

وأضحى العمل الخيري ركيزة من الركائز الأساسية للسياسة الخارجية للكويت التي عرف عنها ومنذ ما قبل استقلالها مبادراتها الإنسانية التي استهدفت مناطق عديدة في العالم وتوسع نشاطها مع تولي سمو أمير البلاد مقاليد الحكم عام 2006 إذ ازداد حجم المساعدات الإغاثية بشكل ملحوظ وتركت بصمة أكثر واقعية للعمل الإنساني العالمي.

وشهدت الكويت في السنوات الماضية الكثير من الفعاليات الداعمة للعمل الإنساني قبدأت منذ عام 2014 بتنظيم فعاليات

جدارية «قائد الإنسانية» 149 آلف قصاصة تحكي ماضي الكويت وحاضرها

عهد العفاسي

■ تمكنت البلاد من خلال سياساتها المعززة للقيم والمبادئ من إبهار الأسرة الدولية والمنظمات المتخصصة بالعمل الإنساني

■ كي مون : الكويت أظهرت كرما استثنائيا تحت قيادة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد

■ البلاد لم تدخر جهداً في مساعيها الرامية إلى تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والأقل نمواً والبالغ عددها 106

■ العفاسي : إنجازات صاحب السمو باتت تحظى بمكانة دولية رفيعة شهد بها القاصي والداني

# سمو الأمير حامل لواء حل الخلافات

برز اهتمام سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بالسياسة الخارجية منذ عام 1963 حتى سمي بأبي الدبلوماسية ورسخ سموه مدرسة الكويت الدبلوماسية القائمة على المعادلة الذهبية (الدبلوماسية السياسية والاقتصادية والإنسانية) علاوة على دور سموه في الوساطات لحل الخلافات.

وعشية الاحتفال بالذكرى الخامسة للتكريم الأممي لسمو أمير البلاد بتسمية سموه (قائدا للعمل الإنساني) والكويت (مركزا للعمل الإنساني) التي تصادف يوم غد الاثنين يمكن القول إن السياسة الهادئة والمتوازنة والمرنة والمستقلة لسمو الأمير جعلت الدول تلجأ في بعض الأزمات إلى طلب الوساطة من الكويت أو التدخل لحل تلك الأزمات.

وبالفعل تمكن سموه بمواقفه المعتدلة ودوره في حل كثير من الوساطات وبمساعيه الحميدة من التوصل لحلول عادلة لكثير من الأزمات العربية والإقليمية والدولية.

فللكويت خبرة تاريخية وسياسية طويلة في حل الخلافات العربية البينية خلال القمم السنوية والمؤتمرات الدورية التي تعقد على أرضها مثل الأحداث في اليمن إبان الستينيات والتوسط بين اليمنين الجنوبي والشمالي عام 1972 لوقف المناوشات بينهما على الحدود المشتركة ما أسفر عن توقيع اتفاقية سلام عقب زيارة قام بها سمو الشيخ صباح الأحمد حينذاك للبلدين ونزع فتيل الخلاف الأردني – الفلسطيني عام 1970.

وفي نهاية عقد الستينيات نظمت الكويت العديد من اللقاءات لمندوبي حكومتي طهران والبحرين في مقر ممثلها بجنيف مما أثمر لاحقا قبول الطرفين لتسوية النزاع بعرضه على هيئة الأمم المتحدة.

كما أن هناك أمثلة أخرى كالوساطة الكويتية بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية في الثمانينيات ودعوة الكويت حينها لاجتماع بعقد على أراضيها بين وزيري خارجية البلدين حيث تم الاتفاق على إنهاء الحرب الإعلامية والدعائية بين الدولتين واحترام كل دولة لشؤون الدولة الأخرى الداخلية واحترام مبادئ حسن الجوار وسيادة أراضي الدولة الأخرى وسلامتها.

وكذلك الوساطة الكويتية في الخلاف السعودي – الليبي خلال نهاية حكم معمر القذافي والوساطة بين الإمارات وسلطنة عمان في عام 2009 كما قاد سموه مشروع المصالحة العربية بين القادة العرب الأشقاء الذي تم على هامش القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي استضافتها الكويت في يناير 2009.

ولم يتوقف سمو أمير البلاد عن التفكير في هموم أمته العربية عند جسر القمة العربية الاقتصادية بل حمل هذه القضية معه قلبا وقالبا ليطرحها في كل تجمع عربي.

ففي كلمة سموه لدى افتتاح قمة الدوحة العربية التي استضافتها قطر في مارس 2009 قال سموه "نجتمع اليوم لنتدارس أوضاع أمتنا العربية وما آلت إليه نتيجة تفاقم وتنامي الخلافات السياسية في ظل ظروف صعبة ودقيقة نمر بها جميعا تفرض علينا الوقوف وقفة جادة ومخلصة نتلمس من خلالها مواطن الضعف والاختلال في عملنا العربي المشترك والأسباب التي تقف وراء تراجع ذلك العمل".

ومن قمة الدوحة إلى القمة الرباعية العربية المصغرة التي عقدت بالرياض في مارس 2009 وشارك فيها سموه إلى جانب قادة مصر والسعودية وسوريا وكانت استكمالا لجهود المصالحة العربية أكد القادة أن اللقاء بداية لمرحلة جديدة من التعاون والسعي إلى الاتفاق على سياسة موحدة إزاء القضية الفلسطينية مع استمرار الجهود المبذولة لتصفية الأجواء العربية.

ومن جهود سموه الحثيثة لتعزيز التضامن العربي قيام مبعوث سموه حينها النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد في 28 أغسطس 2017 بتسليم رسائل خطية من سموه إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي وملك البحرين حمد بن عيسى والسلطان قابوس بن سعيد سلطان سلطنة عمان ورئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد ولقي ذلك تجاوب جميع الأطراف.

ولعل أبرز ما عرف عن سموه توقه الكبير لحل الخلافات واستبدال الخلاف والتوتر بالمصالحة والتعاون وفي هذا الصدد لم يدخر سموه جهدا في ترميم العلاقات المتصدعة مع الجارة العراق وبأخلاق الرقي والتسامي على الخلافات.

وكان سموه أول القادة الخليجيين الذين حضروا القمة العربية ببغداد في مارس 2012 في زيارة اعتبرت "تاريخية ومهمة" تراس خلالها وفد الكويت إلى القمة.

وفي هذا العرض التاريخي لا نغفل الاشارة إلى جهود سمو الشيخ صباح الأحمد الدبلوماسية أثناء الأزمة اللبنانية بين عامي 1975 و1989 حيث أفرزت الحرب الأهلية تبعات هزت الكيان اللبناني.

وبعد أحداث ما يسمى أيلول الأسود في الأردن عام 1970 بذلت الكويت وتحديدا سمو الشيخ صباح الأحمد جهودا دبلوماسية واضحة لتهدئة تلك الأوضاع وأدى سموه خلال تلك الأزمة دورا واضحا لإنهاء الخلافات وتحقيق السلام من خلال سعيه الدؤوب لتمكين لبنان من استعادة سيادته واستقلاله الكاملين تحت ظل سلطات الشرعية.

ومع تطور الأحداث الاحتجاجية في اليمن منذ عام 2011 وتصاعدها بشكل متسارع متسببة بوقوع أعداد كبيرة من الضحايا أبدى سمو الشيخ صباح الأحمد الأمل الكبير في إيجاد حل يحفظ دماء اليمنيين ويحمي بلدهم فجاءت المبادرة الخليجية التي طرحتها دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي 21 أبريل 2016 استضافت الكويت مشاورات السلام بين الأطراف اليمنية واستمرت تلك المفاوضات الماراثونية نحو 100 يوم وحظيت بدعم مباشر من سموه الذي أكد خلالها ضرورة تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة والسلام المنشود الذي يحقق لليمن أمنه واستقراره وسلامة شعبه ووحدة أراضيه.

إلى ذلك يرى سمو الأمير أن التقريب بين الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي وإزالة الخلافات بينهم "واجب لا أستطيع التخلي عنه" وأن "أي إرهاق وأي جهود مهما كانت صعبة تهون أمام إعادة اللحمة الخليجية وإزالة الخلافات" باعتبار أنه "صعب علينا نحن الجيل الذي بنينا مجلس التعاون الخليجي قبل 37 عاما أن نرى بين أعضائه تلك الخلافات والتي قد تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه".

فسموه لم يكل أو يمل من محاولاته عبر عشرات السنوات في الدعوة والتأكيد دوما على لم الشمل الخليجي ورأب الصدع أيا كان لأن وحدتنا الخليجية هي "قدرنا الذي لا مفر منه".

ويستذكر التاريخ بفخر كل المبادرات والوساطات التي قام بها سموه لوحدة الصف الخليجي في وجه التحديات وكانت أولاها خليجيا الوساطة التي أعقبت استقلال البلاد عام 1961 وتحديدا منتصف الستينيات من القرن الماضي عندما قام بالوساطة بين مصر والسعودية لحل الصراع الذي ظهر بين الدولتين في اليمن.

وفي نهاية الستينيات أسهمت الكويت بجهود وساطة لحل قضية مطالبة شاه إيران بالبحرين التي انتهت بإجراء استفتاء شعبي واستقلال البحرين في عام 1971 كما كان للكويت دور رئيسي في حل الأزمة بين عمان واليمن في عام 1984.

كما قامت الكويت بالوساطة بين اليمن الجنوبي وعمان واستطاعت أن تتوصل الى اتفاق أنهى الأزمة بين الطرفين وتم توقيعه في دولة الكويت في أكتوبر 1982 كما أدت الكويت دورا مهما في إعادة العلاقات التي قطعت لأكثر من عام بين ليبيا والسعودية عام 1982.

ومنذ أن تعرضت مملكة البحرين الشقيقة إلى أزمة داخلية عام 2011 وضعت الكويت بقيادة سمو أمير البلاد